الأمم المتحدة
S/2019/159
مجلس الأمن
Distr.: General
19 February 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٦١ من قراره ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، يشرفني أن أقدم المعلومات المستكملة المطلوب تقديمها كل ٣٠ يوما، التي تغطي الفترة من ١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وعن العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا باطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

220219 210219 19-02738 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

معلومات مستكملة مقدمة من الأمين العام عن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وصوب تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

١ - تُقدَّم هذه المعلومات المستكملة، التي تغطي التطورات في الفترة من ١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عملا بالقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم خطيا إليه كل ٣٠ يوما معلومات مستكملة عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

أولا - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بالعملية الانتخابية وتنفيذ الاتفاق السياسي

٢ - تركزت التطورات السياسية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات التي جرت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على نتيجة الانتخابات، التي توجت بتنصيب فيليكس تشيسيكيدي رئيسا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وأشارت بعثات مراقبي الانتخابات التي نشرها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى أن الانتخابات جرت في جو سلمي عموما على الرغم من بعض التحديات اللوجستية، وأعطت تقييما إيجابيا عموما لاستخدام آلات التصويت وشجعت الأطراف على معالجة أي نزاعات انتخابية من خلال الآليات القانونية القائمة.

٣ - وأصدرت بعثات المراقبين الوطنية التي نشرها المجتمع المدني والمنظمات الدينية، ولا سيما المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو ورابطة بعثات مراقبة المواطنين للانتخابات (Synergie des missions d'observation citoyenne des élections)، تقارير أولية عن العملية الانتخابية بعد عمليات الاقتراع. وأشار المؤتمر الأسقفي ورابطة بعثات مراقبة المواطنين للانتخابات إلى حماس السكان لانتخاب ممثليهم، لكنهما ذكرا عددا من المشاكل التي وقعت يوم الانتخابات، بما في ذلك التأخر في فتح بعض مراكز الاقتراع، والخلل في بعض آلات التصويت ومحاولات متفرقة للضغط على الناخبين. وبيّنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن ساعات التصويت مُدّدت لمراكز الاقتراع التي فتحت بعد فترة تأخير وأن الأخصائيين التقنيين نشروا لإصلاح الآلات المعطلة، مشيرة إلى أن الآلات أدت وظيفتها بصورة جيدة في ٩٥ في المائة من الحالات.

٤ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أصدر دوناثيان نشولي، الأمين العام للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، بيانا أشار فيه إلى أن البيانات التي جمعها المؤتمر الأسقفي من استمارات عد الأصوات لمراكز الاقتراع ''أكدت اختيار مرشح رئيسا للجمهورية''. ودعا أيضا اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى نشر نتائج الانتخابات التي ''تحترم الحقيقة والعدالة''. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أدان كورنيي نانغا، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في رسالة وجهها إلى المؤتمر الأسقفي، بيان السيد نشولي، مستشهدا بمختلف القوانين التي تحظر نشر النتائج من قبل أي مؤسسة أخرى غير اللجنة. وفي نفس

اليوم، أدان بارنابي كيكايا بن كاروبي، المستشار الدبلوماسي الرئيسي للرئيس السابق جوزيف كابيلا، بيان المؤتمر الأسقفي، محتجا بأنه انتهك الدستور، والقانون الانتخابي ومدونة قواعد السلوك الخاصة بالانتخابات. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، رد مارسيل أوتيمبي، رئيس المؤتمر الأسقفي، على رسالة اللجنة، مشيرا إلى أن المؤتمر الأسقفي لم ينتهك أي قوانين وهو على استعداد للاجتماع باللجنة لمناقشة المنهجية المستخدمة في تجميع نتائج عمليات الاقتراع.

٥ - وأرجأت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات نشر النتائج المؤقتة للانتخابات إلى ١٠ كانون الثاني/يناير، بعد أن كان من المقرر نشرها بداية في ٦ كانون الثاني/يناير. وأُعلن فيليكس تشيسيكيدي، من منبر مسار التغيير (Cap pour le changement) الفائز في الانتخابات الرئاسية (٣٨,٥٧ في المائة)، متقدما على مارتن فايولو من ائتلاف لاموكا (٣٤,٨٣ في المائة) وإيمانويل رامازاني شاداري من منبر الجبهة المشتركة من أجل الكونغو (Front commun pour le Congo) (٢٣,٨٤ في المائة). وكانت نسبة المقترعين ٤٧,٧ في المائة. وأُصدرت أيضا النتائج المؤقتة للانتخابات لمجالس ٢٣ مقاطعة من أصل ٢٦ مقاطعة في ١٠ كانون الثاني/يناير بعد أن كان من المقرر في البداية نشرها في ٢٣ كانون الثاني/يناير وفقا للجدول الزمني للانتخابات. وأعلنت النتائج المؤقتة لانتخابات مجالس المقاطعات الثلاثة المتبقية في ١٢ كانون الثاني/يناير. ويشير التحليل الأولي للنتائج إلى أن الجبهة المشتركة من أجل الكونغو ستنال على الأرجح أغلبية المقاعد في ٢٣ مجلسا من مجالس المقاطعات الـ ٢٦، مما يضعها في موقع يتيح لها الاضطلاع بدور حاسم في انتخاب الحكام ونواب الحكام وأعضاء مجلس الشيوخ. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أصدرت اللجنة أيضا قائمة مؤقتة بـ ٤٨٥ مرشحا منتخبا للجمعية الوطنية. وفازت الجبهة المشتركة من أجل الكونغو بأكثر من ٣٣٠ مقعدا، ومنبر مسار التغيير بنحو ٥٠ مقعدا وائتلاف لاموكا بحوالي ١٠٠ مقعد. وانتخب ما لا يقل عن ٥٠ امرأة إلى الجمعية الوطنية، وهو ما لا يشكل عمليا أي تغيير في القوام مقارنة بالهيئة التشريعية المنتهية ولايتها. ولا يزال يتعين تخصيص ما مجموعه ١٥ مقعدا في الدوائر الانتخابية الأربع لمدينة بيني، ومنطقة بيني، وبوتمبو، في كيفو الشمالية، ومنطقة يومبي، في ماي - ندومبي، حيث أرجئت الانتخابات حتى آذار/مارس.

٦ - وفيما عدا استثناءات قليلة ملحوظة، كانت ردود الفعل الأولية على إعلان النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية منضبطة، حيث تجمع مؤيدو السيد تشيسيكيدي لإقامة احتفالات عفوية في كينشاسا وعدد من المدن في البلد. وردا على نتائج الانتخابات، أثنى السيد تشيسيكيدي على عمل رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وهنأ المرشحين غير الفائزين على مشاركتهم في السباق الرئاسي وأكد أنه سيكون رئيسا لـ ''جميع الكونغوليين''. وأشاد أيضا بالرئيس السابق كابيلا. ورحب كبار أعضاء الأغلبية الحاكمة بالنتائج المؤقتة مع إعرابهم عن الأسف لعدم فوز مرشحهم في الانتخابات الرئاسية.

٧ - ورفض السيد فايولو النتائج المؤقتة التي نشرتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، مشيرا إلى أنها ''لا تمت بصلة لحقيقة صندوق الاقتراع''، ودعا الشعب الكونغولي إلى مقاومة ما وصفه بـ ''الانقلاب الانتخابي''. ودعا أيضا الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وزعماء العالم إلى إظهار ''التضامن مع الشعب الكونغولي'' إلى أن تحدّد النتائج النهائية للانتخابات. وأصدر المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو بيانا أشار فيه إلى أن النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية لا تتوافق مع البيانات التي جمعها مراقبوه وحث أصحاب المصلحة الكونغوليين على استخدام الوسائل القانونية للطعن في النتائج. وأعرب وزيرا خارجية بلجيكا

وفرنسا عن الشكوك بشأن مصداقية النتائج. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، طعن السيد فايولو في النتائج المؤقتة أمام المحكمة الدستورية، مطالبا، في جملة أمور، بإعادة فرز الأصوات. وفي نفس اليوم، قدم المرشح الرئاسي تيودور نغوي شكوى أمام المحكمة احتج فيها على قرار اللجنة إرجاء إجراء الانتخابات في مدينة بيني، ومنطقة بيني، وبوتمبو ومنطقة يومبي. ولم تقدم الجبهة المشتركة من أجل الكونغو أي شكوى بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية.

٨ - وفي الفترة ما بين ١٠ و ١٤ كانون الثاني/يناير، في أعقاب إعلان النتائج المؤقتة، وقعت حوادث عنف متفرقة في كينشاسا وعدد من المدن في مقاطعات إكواتور، وكاساي، وكويلو، وكاتانغا العليا، وكيفو الشمالية وتشوبو، مما أسفر عن مقتل وجرح عدة أشخاص.

٩ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، في بيان صحفي، أصدر إدغار لونغو، رئيس زامبيا، بصفته رئيس هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بيانا أوصى فيه بإعادة فرز الأصوات ودعا إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض تمهد الطريق أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي نفس اليوم، دعا دينيس ساسو نغيسو، رئيس الكونغو، إلى إعادة فرز الأصوات وتشكيل حكومة وحدة وطنية. ورحب السيد فايولو بالبيانين، وقدم الشكر للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لطلبها إعادة فرز الأصوات وأشار إلى أن هذا التدبير يتيح إعلان ''الشخص الذي فاز فعلا'' رئيسا. ودعا متحدث رسمي باسم الجبهة المشتركة من أجل الكونغو الائتلافات السياسية الكونغولية والحكومات الأجنبية إلى الامتناع عن إعطاء ''تعليمات'' إلى المحكمة الدستورية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أصدرت إدارة العلاقات الدولية والتعاون الدولي لجنوب أفريقيا بيانا دعت فيه جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي إلى تمكين الآليات الدستورية والعمليات القانونية الداخلية من أن تأخذ مجراها الطبيعي. وفي نفس اليوم، قال جوزيف مالانجي، وزير خارجية زامبيا، لوسائط إعلام من جنوب أفريقيا إن الرئيس لونغو ''لم يشر في أي وقت من الأوقات لأي أصحاب مصلحة بضرورة إجراء إعادة فرز''، مشيرا إلى أن العملية ينبغي أن تسير وفق دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، عُقد مؤتمر قمة للمجموعة الثلاثية المزدوجة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أديس أبابا. وأصدر مؤتمر القمة بيانا دعا فيه المجتمع الدولي إلى احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، وكذلك إجراءاتها القانونية والسياسية الداخلية. وفي نفس اليوم، في أديس أبابا، عقد بول كاغامي، رئيس رواندا، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي، اجتماعا تشاوريا رفيع المستوى بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أعقاب الاجتماع، أُصدر بيان أعرب فيه رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا الاجتماع عن ''شكوكهم الجدية بشأن تطابق النتائج المؤقتة ... مع الأصوات التي أدلي بها''. ودعوا إلى ''تعليق الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات'' وأشاروا إلى أنهم اتفقوا على إيفاد وفد رفيع المستوى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه السرعة للتواصل مع جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين بهدف التوصل إلى توافق آراء على سبيل للخروج من الأزمة التي أعقبت الانتخابات في البلد.

١١ - وردا على البيانات المختلفة التي أصدرتها الجهات الفاعلة الإقليمية، دعا لامبير مندي، وزير الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الامتناع عن دعم ''الخطط المزعزعة للاستقرار والاستراتيجيات الخارجية المعادية التي تتبعها القوى الأجنبية''. ولاحظ

أن رئيسا الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ينبغي ألا يمارسا الولاية المنوطة بكل منهما إلا بما يتماشى مع القرارات الجماعية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، رفضت المحكمة الدستورية الطعون في النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية وثبتت السيد تشيسيكيدي رئيسا منتخبا. ورفضت المحكمة مطالبة السيد فايولو بتصحيح النتائج وإعادة فرز الأصوات، مشيرة إلى أن الطلب لا يقوم على أساس صحيح بسبب عدم وجود أدلة. ورُفضت مطالبته بإعادة فرز الأصوات باعتبارها ''غير معقولة'' ما دامت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات هي الوحيدة، في رأي المحكمة، التي قدمت ''نتائج تتسم بالدقة والموثوقية والصدق'' لعمليات الاقتراع. وأعلنت المحكمة أيضا أن ادعاءه بأن قرار اللجنة الإعلان عن النتائج المؤقتة قبل انتهاء عملية تجميع النتائج ينتهك القانون الانتخابي لا يقوم على أساس صحيح. وإضافة إلى ذلك، رفضت المحكمة الطعنين المقدمين من السيد فايولو والسيد نغوي اللذين احتجا فيهما على قرار اللجنة إرجاء إجراء الانتخابات في مدينة بيني، ومنطقة بيني، وبوتمبو ومنطقة يومبي، وقالا إن القرار يشكل انتهاكا للحق الدستوري في الاقتراع العام. وقضت المحكمة بأن القرار الذي اتخذته اللجنة مبرر بوجود حالة قوة قاهرة بسبب تفشي فيروس إيبولا والشواغل الأمنية.

١٣ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، رفض السيد فايولو حكم المحكمة، ووصفه بأنه ''انقلاب دستوري'' وأعلن نفسه الرئيس الشرعي الوحيد لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعا المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بالسيد تشيسيكيدي وحث الشعب الكونغولي على المشاركة في احتجاجات سلمية على قرار المحكمة. غير أن دعوته إلى القيام بمظاهرات لم تلق آذانا صاغية عموما. ورحب عدد من المرشحين الرئاسيين الكونغوليين، والجهات الفاعلة السياسية الكونغولية، بما في ذلك الأغلبية الحاكمة، ومنظمات المجتمع المدني بحكم المحكمة. غير أن مرشحين رئاسيين آخرين وممثلين للمجتمع المدني رفضوا قرار المحكمة، محتجين بأنه لا يعكس الإرادة التي عبر عنها الشعب. ودعا السيد تشيسيكيدي إلى الوحدة الوطنية والمصالحة وهو يحتفل بفوزه مع أعضاء تحالفه ومؤيديه.

١٤ - وردت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على حكم المحكمة من خلال بيان أصدره هاغي غاينغوب، رئيس ناميبيا، بصفته رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، هنأ فيه السيد تشيسيكيدي على فوزه؛ ودعا الشعب الكونغولي وأصحاب المصلحة الكونغوليين إلى قبول نتائج الانتخابات وتقديم الدعم للرئيس المنتخب وحكومته في الحفاظ على الوحدة والسلام والاستقرار؛ وكرر التأكيد على ضرورة أن تحترم جميع الجهات الفاعلة سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. وكرر سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا، ما قاله رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهنأ السيد تشيسيكيدي على انتخابه. وهنأ عدد آخر من رؤساء الدول الأفريقية وزعماء العالم السيد تشيسيكيدي على فوزه. وأصدر موسى فقيه محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بيانا ''أحاط علما'' فيه بحكم المحكمة الدستورية وأعلن عن إرجاء الزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها وفد رؤساء الدول الأفريقية إلى كينشاسا في ٢١ كانون الثاني/يناير، من دون تحديد موعد جديد.

١٥ - وأعرب ديدييه رايندرز، وزير خارجية بلجيكا، عن شكوك بشأن ''شفافية العملية'' وعن أمله في ألا تتدهور الحالة إلى استخدام العنف. وكرر جان - إيف لودريان، وزير خارجية فرنسا، الإعراب عن ''شكوكه'' بشأن نتائج عمليات الاقتراع، ولكنه أشار إلى أن الأولوية ينبغي أن تعطى لضمان حدوث

انتقال سلمي. وأحاطت فرنسا علما فيما بعد بقرار المحكمة وشجعت الرئيس المنتخب على مواصلة الحوار مع جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين. وقال متحدث رسمي باسم الاتحاد الأوروبي إنه ''لا تزال هناك شكوك'' بشأن تطابق نتائج الانتخابات. ولكن، في ٢٢ كانون الثاني/يناير، في مؤتمر صحفي مشترك في بروكسل، أحاط ممثلو الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي علما بقرار المحكمة الدستورية وأعلنوا استعدادهم للعمل مع الرئيس المنتخب تشيسيكيدي. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بتصديق المحكمة على انتخاب السيد تشيسيكيدي بصفة الرئيس المقبل لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشجعت الحكومة على أن تكون شاملة للجميع وأن تعالج التقارير المتعلقة بالمخالفات الانتخابية.

١٦ - وعشية تنصيب الرئيس المنتخب، ألقى الرئيس المنتهية ولايته كابيلا خطابا سلط فيه الضوء على التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الشاقة التي واجهها عندما تولى السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، في أعقاب اغتيال الرئيس آنذاك لوران - ديزيريه كابيلا وفي خضم التهديدات الموجهة ضد السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار إلى مختلف التدابير اللازمة التي تعيّن على حكومته اتخاذها لاستعادة السلامة الإقليمية للبلد، وإعادة توحيد البلد من خلال الحوار السياسي، واستهلال عملية ديمقراطية والشروع في خطط الإنعاش الاقتصادي والإنمائي. وإذ لاحظ التوزّع السياسي الجديد الناشئ عن الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حث أصحاب المصلحة الكونغوليين من مختلف الانتماءات السياسية على تشكيل ائتلاف واسع من أجل تعزيز الديمقراطية والدفاع عن سيادة البلد.

١٧ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، نُصّب السيد تشيسيكيدي رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل المحكمة الدستورية في احتفال أقيم في كينشاسا. وحضر الاحتفال الرئيس المنتهية ولايته وكبار المسؤولين الحكوميين وشخصيات أجنبية، ومنظمات من المجتمع المدني ومنظمات دينية وحشد كبير من مؤيدي الرئيس تشيسيكيدي. وأبرز الرئيس تشيسيكيدي في خطاب التنصيب الذي ألقاه الحاجة إلى الوحدة الوطنية والمصالحة ووصف تسليم السلطة بأنه لحظة تاريخية في العملية الديمقراطية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشاد برؤساء الدولة والحكومة الكونغوليين السابقين، وهم جوزيف كاسافوبو، وباتريس لومومبا، وموبوتو سيسي سيكو، ولوران - ديزيريه كابيلا، لدورهم الحاسم في إرساء الأسس لاستقلال البلد وكرامته وتنميته. وأشاد أيضا بالمرشحَين الرئاسيين غير الفائزين، السيد فايولو والسيد رامازاني شاداري، وأعلن أن وزير العدل سيحدد جميع السجناء السياسيين في البلد للإفراج عنهم في نهاية الأمر. وهنأ الرئيسَ السابق كابيلا لـ ''إعادة توحيد الإقليم الوطني'' والسماح للشعب الكونغولي بـ ''اختيار قادته بحرية''. وشدّد على أهمية ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية وإصلاح القانون الانتخابي بغية إنشاء نظام تصويت مطابق لواقع البلد. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، اجتمع الرئيس تشيسيكيدي والرئيس السابق كابيلا لمناقشة المسائل المتصلة بتسليم السلطة. وتولى الرئيس تشيسيكيدي مهامه بشكل فعلي في نفس اليوم وعيّن فيتال كاميرهي، حليفه والرئيس السابق للجمعية الوطنية، مديرا لمكتبه.

ثانيا – التطورات الانتخابية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق السياسي

ألف – التطورات الانتخابية

١٨ – تجاوز الإطار الزمني لعملية فرز النتائج الحد المتوخى في الجدول الزمني للانتخابات بقليل، لكنه كان مماثلا إلى حد بعيد للحد الملاحظ في انتخابات عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١. ووفقا لما ذكرته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، تباطأ استلام النتائج في المراكز المحلية لتجميع النتائج بسبب عدد من العوامل، بما في ذلك عدم دفع مرتبات بعض موظفي الانتخابات أو حالات التأخير في دفعها، وملء استمارات عد الأصوات بصورة خاطئة من قبل موظفي مراكز الاقتراع، وحالات التأخر في تقديم استمارات عد الأصوات من مراكز الاقتراع في المناطق النائية والافتقار إلى الاتصال بشبكة الإنترنت. واتخذت اللجنة شتى التدابير من أجل التعجيل بالعملية، بما في ذلك دفع علاوات إلى موظفي الانتخابات، ونشر موظفين من مقر اللجنة إلى المواقع النائية وزيادة الضوابط في المركز الوطني المسؤول عن النظر في النتائج المجمعة. وخلصت بعثات مراقبي الانتخابات إلى أن نتائج عملية التجميع كانت بوجه عام مفتوحة للمراقبين وممثلي الأحزاب السياسية، على الرغم من أن البعض اشتكى من عدم توفر سبل الوصول.

١٩ – وتمشيا مع قرار الحكومة بتحمل جميع المسؤوليات المالية واللوجستية المتعلقة بتنظيم الانتخابات، فهي لم تطلب أي دعم لوجستي من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن، في يوم الانتخابات، قدمت البعثة دعما تقنيا مباشرا محدودا بناء على طلب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. ولم تشارك البعثة في أي عمليات لتجميع النتائج أو التصديق عليها.

باء – القيود المفروضة على الفضاء السياسي والعنف المتصل بتنفيذ الاتفاق السياسي في السياق الانتخابي

٢٠ – سُجّلت انتهاكات لحرية الصحافة والتعبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١ كانون الثاني/يناير، في سامبا، منطقة كاسونغو، مقاطعة مانييما، أفيد بأن مدير إذاعة موانغازا ومنسقا للمجتمع المدني تعرضا للتهديد في أعقاب بث برنامج عن المخالفات التي لوحظت خلال الانتخابات. وتفيد التقارير بأن السلطات أغلقت محطة الإذاعة بعد ذلك بيومين. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، في مبوجي – مايي، مقاطعة كاساي الشرقية، أفيد بأن معدات محطة الإذاعة والتلفزيون دوبو كاساي (Radio Télévision Debout Kasai)، التي يملكها أحد السياسيين القريبين من المعارضة، دمرت من قبل مجموعة من الأشخاص مجهولي الهوية.

٢١ – وفي ١ كانون الثاني/يناير، قال أندريه آلان أتوندو، المتحدث الرسمي باسم الأغلبية الحاكمة، إن القرار الذي اتخذته الحكومة بقطع خدمات الإنترنت والهاتف المحمول في جميع أنحاء البلد ابتداء من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ يستهدف ”منع المنشورات المغرضة والسيئة القصد“ عن الانتخابات على منابر وسائل التواصل الاجتماعي. ورد أعضاء المعارضة على القرار بقوة، محتجين بأنه يحرم أصحاب المصلحة والجمهور من فرصة التدقيق في العملية الانتخابية. وندّد بيير لومبي، مدير الحملة الانتخابية للسيد مارتن فايولو، بالمبادرة باعتبارها ”عملا من أعمال الغش الانتخابي“، في حين اتهم أعضاء منبر مسار التغيير الحكومة بإخفاء ”حقيقة صناديق الاقتراع“.

٢٢ - وأعيدت خدمات الإنترنت والهاتف المحمول في ١٩ كانون الثاني/يناير. وأعيد فتح عدد من محطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية الخاصة القريبة إلى المعارضة بين ٢١ و ٢٤ كانون الثاني/يناير. وأعيد إرسال إذاعة فرنسا الدولية أيضا في ٢١ كانون الثاني/يناير.

٢٣ - وكانت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هادئة عموما في أعقاب إصدار النتائج المؤقتة والنهائية للانتخابات. ولكن بعد الإعلان عن النتائج المؤقتة مباشرة، لجأت قوات الأمن الوطنية إلى العنف لقمع مظاهرات احتفالية واحتجاجات على النتائج، ولا سيما في مقاطعتي كاساي وتشوبو. وفي مقاطعة كاساي، في ١٠ كانون الثاني/يناير، خلال احتفالات عفوية، أفيد عن مقتل رجل بسبب إطلاق الجنود النار لتفريق الحشود في موتشيما، منطقة كامونيا. وأفيد أيضا عن مقتل ثلاثة أشخاص، من بينهم امرأة، على يد عناصر شرطة أطلقوا طلقات حية لتفريق مظاهرة في تشيكابا. وفي مقاطعة تشوبو، أصيب عدة أشخاص بجروح في كيسانغاني عندما اشتبكت الشرطة مع متظاهرين كانوا يحتجون على النتائج المؤقتة. وقمعت المظاهرات التي خرجت للاحتجاج على النتائج المؤقتة بعنف من جانب قوات الأمن الوطني في عدد من المواقع في مقاطعات كينشاسا، وإكواتور، وكاتانغا العليا، وكويلو وتنجانيقا. وقتل ما لا يقل عن ١٥ شخصا، من بينهم صبيان وامرأة، على يد قوات الأمن الوطني في ستة مواقع في المقاطعات المذكورة أعلاه، ووُثّق ما لا يقل عن ١٤ حادثة من حوادث الاعتقال التعسفي. وفي كويلو، المعقل الانتخابي للسيد فايولو، أفيد بأن حوادث عنف أدت إلى جرح ٤٠ من عناصر الشرطة والجنود، وتدمير عدد من المباني واقتحام أحد السجون في كيكويت. وإضافة إلى ذلك، وثّقت حوادث انتقام من قبل جماعات مسلحة تتعلق بنتائج الانتخابات في كيفو الشمالية. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، في نتيتي، منطقة ماسيسي، قتل ستة أشخاص، من بينهم ثلاثة قصر وامرأة، واغتصبت امرأة خلال غارة شنها أفراد يشتبه في انتمائهم إلى جماعات مسلحة، ولا سيما جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد (Nduma défense du Congo-Rénové) وتحالُف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة - مابينزي (Alliance des patriotes pour un Congo libre et souverain-Mapenzi). وأطلق الرجال المسلحين النار بشكل عشوائي على السكان المدنيين، متهمين إياهم بالتصويت للمرشحين غير المرغوب فيهم في الانتخابات. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، في ماشاكي، منطقة ماسيسي، قامت نفس المجموعات بقتل ثلاث نساء وفتى عمره ١٦ عاما. ووقعت أيضا حوادث عنف متفرقة ذات طابع إثني غير ظاهر في بعض الأماكن في كينشاسا ومقاطعة كاساي.

جيم - تدابير بناء الثقة

٢٤ - أحرز تقدم محدود في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦. ولكن بعد العفو الذي منحه الرئيس كابيلا في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، أطلق سراح اثنين من قادة المعارضة السياسية، هما جان - كلود موياميو وجيرار مولومبا، كانا مسجونين بتهمة البيع غير القانوني للممتلكات وتهمة ارتكاب جرائم ضد رئيس الدولة، على التوالي، في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

ثالثا – المساعي الحميدة المبذولة من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي

٢٥ – قامت ليلى زروقي، ممثلتي الخاصة، في إطار متابعة ولاية المساعي الحميدة التي كلفت بها، بعقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الرئيس كابيلا والمرشحون الرئاسيون، للمساعدة على نزع فتيل التوترات قبل نشر النتائج المؤقتة للانتخابات. وحثت المرشحين الرئاسيين على العمل من أجل الانتهاء من العملية الانتخابية بصورة سلمية من خلال الحوار وعلى التماس الانتصاف بشأن أي شكاوى من خلال الآليات القضائية القائمة. وعقدت عدة اجتماعات مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، بما في ذلك المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو. وتواصلت أيضا بانتظام مع ممثل الاتحاد الأفريقي في كينشاسا وأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين في أعقاب الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية. وفي إطار المساعي الحميدة التي تبذلها، التقت بالرئيس تشيسيكيدي والسيد فايولو في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير، على التوالي.

٢٦ – وعلى الصعيد الإقليمي، واصل سعيد جينيت، مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، تشجيع البلدان الرئيسية الموقعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين على دعم الإجراءات الوقائية المنسقة. وإذ شدد على الحاجة إلى التعاون الوثيق، أجرى سلسلة من المشاورات مع كبار المسؤولين من حكومتي أنغولا والكونغو، والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري (أي الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) والاتحاد الأوروبي.

رابعا – ملاحظات

٢٧ – أود أن أهنئ الشعب الكونغولي وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين على الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات التي جرت بصورة سلمية إلى حد بعيد. ولئن كنت أشعر بالاستياء من الحوادث المتفرقة التي استخدم العنف فيها، أشيد بما أبداه السكان والجهات الفاعلة السياسية وقوات الأمن الوطني من تصميم وضبط نفس. وأرحب بالتفاني الذي أبدته الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية في مراقبة العملية الانتخابية والنداءات التي وجهها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، والمجتمع المدني وجهات أخرى من أجل تسوية أي نزاعات انتخابية من خلال الوسائل القانونية. ولكني أود أن أشير إلى عدم الثقة الذي أعرب عنه بعض الجهات الفاعلة في المعارضة، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي بشأن العناصر الرئيسية للعملية الانتخابية، ولا سيما فيما يتعلق بعملية فرز النتائج.

٢٨ – وأحيط علما بالحكم الصادر عن المحكمة الدستورية وأهنئ السيد تشيسيكيدي على تنصيبه رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشير أيضا إلى الدور الذي قام به الرئيس السابق كابيلا في ضمان حدوث انتقال سلمي للسلطة، وهو أول انتقال منظّم في تاريخ البلد بعد الاستقلال. وأحث جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين على مواصلة الحوار، ووضع المصلحة الوطنية قبل الاعتبارات الحزبية وتعزيز توافق الآراء.

٢٩ – ويأتي تنصيب الرئيس الجديد في ٢٤ كانون الثاني/يناير تتويجا لتنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وعلى الرغم من العيوب، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء

الثقة، أفضى الاتفاق إلى انتقال سلمي للسلطة وانتخاب أعضاء جدد للمؤسسات على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. ويمثل ذلك إنجازا رائعا لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٠ - وأشجع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على مواصلة تقديم الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهي توطد مؤسساتها الديمقراطية بغية تعزيز الأسس التي تقوم عليها سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والحوكمة المنصفة التي تتسم بالفعالية والخضوع للمساءلة لفائدة جميع المواطنين. وأشكر ممثلتي الخاصة وفريق الأمم المتحدة القطري وجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يواصلون دعم الحكومة والشعب الكونغوليين على مختلف المستويات.